نحو انتخابات مثمرة للعمل المحلي

■ الانتخابات التجديدية لقيادات المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات المزمع اجراؤها في الـ٥ من مايو القادم والتي سيتم على ضوئها انتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة بالمحليات، تمثل بكل تأكيد محطة تقييمية مهمة ذات مسؤولية جسيمة يتحملها أعضاء المجالس المحلية باعتبارهم الهيئة الناخبة، وتتطلب منهم جميعاً التفاعل مع هذا الاستحقاق الانتخابي والاستجابة الموضوعية والمنطقية لمتطلبات إدارة المحليات خاصة منها تلك التي مرت منذ انتخابات الدورة الاولى وحتى اليوم في حالة تعثر وعدم قدرة على تنفيذ البرامج والمناشط الموكلة إليها ودخلت قياداتها في إطار من المعمعة والخلافات التي أثرت كثيراً على نشاطها وعكست بالتالي صورة من عدم الفهم والاستيعاب لأسس وقواعد قانون السلطة المحلية والتعامل مع مختلف الاشكالات بشكل ارتجالي جعلت العديد من مجالس المحليات للأسف الشديد تظهر أمام المواطنين كحالة عبثية.. وباعتبار الانتخابات القادمة على هذه الدرجة العالية من الأهمية فإننا نتطلع من الهيئة الناخبة ان تقوم بعملية مراجعة دقيقة ومتأنية ومتفحصة لمستوى أداء القيادات المحلية وان تحدد بدقة ما ينبغي لها أن تقوم به لصالح المجالس المحلية والانتصار لأهدافها ومهامها ومسؤولياتها، كما أن المتابعين لهذا الحدث الديمقراطي يأملون أن يحقق المراجعة والتقييم بموضوعية وشفافية عالية وان تخرج الانتخابات بنتائج نوعية تجسد حرص أعضاء المحليات على القيام باستغلال أمثل لهذه المحطة الانتخابية وان تبعث من خلال نتائجها هذه رسالة مهمة الى الرأي العام مفادها أن العمل المحلي ومهما شابه من منغصات ومشكلات، قادر من خلال ما يتمتع به من أسس وقواعد قانونية انتخابية وإجرائية فاعلة هادفة على تقويم مساره ونشاطاته ومهامه وعلى ان يطور نفسه وان يزيل عنه من يوم لآخر غبار المحبطين والمتقاعسين والغارقين في مستنقع المناكفات والبحث المضني عن منغصات تشبع حاجاتهم في المزيد من الاحباط والتواري للعمل المحلي.

يحيى علي نوري

وتلك نتيجة ينتظرها الجميع لكونها ستمثل المعالجة الحقيقية والناجعة لكافة الاشكالات التي تعتور العمل المحلي خاصة وأنها بالرغم من تعددها وتنوعها هي نتاج لسوء الأداء للعديد من القيادات التي مازالت حبيسة التقوقع والبحث عن مشاجب ومبررات تحاول تعليق أخطائها عليها.

كما أن هذه الانتخابات التجديدية إذا ما أحسن استغلالها فإن تأثيراتها الايجابية ستكون كبيرة وسوف تنعكس على المستوى القريب على نشاط المحليات وكذلك على المستوى البعيد على الانتخابات الاعتيادية لانتخاب مجالس محلية جديدة.

وخلاصة.. ان العمل المحلي وفي إطار واقعه الراهن في بلادنا وقصر وتواضع تجربته لايزال في أمس الحاجة لقيادات فاعلة تمتلك مهارات ومعارف قادرة على تسيير نشاطه تخطيطاً وتنظيماً واشرافاً ومتابعة وتنقيماً وقادراً على المزيد من الالتحام بالقاعدة الشعبية العريضة والاستفادة الكاملة مما تمتلكه من تنوع في الامكانات والقدرات والمعارف والتخصصات التي يمكن للعمل المحلي وعلى مستوى مختلف تكويناته المؤسسية ان يستفيد من كل ذلك في إطار ادارة ناقبة لقيادة فاعلة تضمن تحقيق تلك الاستفادة بدرجة من الحرفية المؤهلة لتجسيد عظمة المشاركة الشعبية الواسعة في العمل المحلي وجعلها عملية مستمرة لا تقتصر على انتخاب أعضاء المحليات فحسب وإنما تشارك الجماهير مع كل من منحته ثقتها في بلورة البرامج والمناشط الهادفة الى خدمة الوطن والمواطن.

وتلك رسالة العمل المحلي أولاً وقضية رئيسية تعد من أبرز مهام ومسؤوليات المحليات نص عليها قانون السلطة المحلية ولائحته واللذان يحددان بدقة متناهية مهام مختلف التكوينات المحلية.. وهي أسس وقواعد سيظل أغلب العمل المحلي بانتظار قيادات متميزة يأمل الجميع من انتخابات ٥ مايو القادم أن تدفع بها الى دائرة العمل المحلي وان تعطيها الفرصة لتؤكد قدرتها على العطاء والخلق والإبداع.□

المشترك وشرط استعباد الشعب

■ يرى المفكرون السياسيون أن من الحكمة والحنكة أن يتمكن المعارض السياسي من تحقيق الممكن في العمل السياسي انطلاقاً من أن السياسة هي : ((فن الممكن)) ولكم أن تدركوا من خلال البيان الشفاف الذي قدمناه لكم عبر اعداد متتالية من صحيفة «الميثاق» الخاص بإيضاح حقائق الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك ، وسنترك الحكم على ذلك لكم من خلال القراءة العلمية والموضوعية المنصفة لتكون الهيئة الناخبة على علم وبصيرة بمن يسعى إلى إشعال الحرائق والفتن، دون رادع من ضمير أو مراعاة لآداب الحوار أو الالتزام بالدستور والقانون أو احترام مبادئ الديمقراطية أو الاعتراف بحق الوطن عليهم

د. علي مطهر العشري

وكنت قد أشرت في العدد الماضي الى ترحيب اللقاء باقتراح المؤتمر لاستئناف الحوار في ١٩ يوليو ٢٠٠٩م ، وعقب ذلك الترحيب وإبداء الحرص على تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٨م ، ما الذي فعله اللقاء المشترك نورد ذلك فيما يلي :

ليس من باب المزايدة او الانحياز القول أن احزاب اللقاء المشترك لا تفي بالتزاماتها ولا تحترم آداب الحوار ولا تعطي قدراً لأحد، فقد كان من المفترض أن يبادر اللقاء المشترك الى الحوار بعد الرؤيا المتكاملة التي قدمها المؤتمر الشعبي العام المزمنة والمدعمة بالنصوص الدستورية والقانونية لانجاز مهمة الحوار، لأن المؤتمر الشعبي العام قد أعطي برهاناً عملياً على شعوره بالمسؤولية بحجم المهمة وفتح الباب أمام تلك الأحزاب لتتحمل معه المسئولية ، غير ان أحزاب المشترك بدلاً من الذهاب الى الحوار حسب ما عبر عنه الناطق الرسمي باسم تلك الأحزاب تعقيباً على رؤية المؤتمر المزمنة لم تف بذلك الالتزام ، فقد وجهت في ١٩ يوليو ٢٠٠٩م رسالة الى المؤتمر صعدت فيها من شروطها التعجيزية وصلفها المعهود، وكررت في رسالتها ما قالته في رسالتها السابقة التي كانت قد بعثتها الى المؤتمر في ١٣/٧/٢٠٠٩م ذكرت فيها نفس البنود مع التلاعب في استخدام الألفاظ والمصطلحات ويمكن إيجازها فيما يلي :

– تنقية الأجواء السياسية وإزالة مظاهر الاحتقان الشعبي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وقضايا الحريات بهدف تحقيق حسن النوايا وإزالة الاحتقان وإيقاف استمرار التدهور في الأوضاع وتأزيم الحياة السياسية .

– بحث الآلية المناسبة بالاشراك كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مناقشة تطوير النظام السياسي بما في ذلك القائمة النسبية من أجل تحقيق الطابع الوطني للحوار ومشاركة الجميع ولأن الاتفاق سيكون بوابة الخروج بالوطن من الأزمة ، والقصد من ذلك اشراك المتمرد الحوثي والعناصر الانفصالية في الحوار.

– الاتفاق على ضوابط عامة للحوار.

– اقتراح اللقاء المشترك ان يلتقي أمناء عموم الأحزاب للتوقيع على ذلك الاتفاق المقترح يوم الثلاثاء الموافق ٢١/٧/٢٠٠٩م ، وبالرغم من العنت والصلف الذي يمارسه المشترك فقد قبل المؤتمر بذلك وعقدت في ٢١ يوليو ٢٠٠٩م جلسة حوار تمهيدية بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وقد تخلف عن حضور هذه الجلسة أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني بدعوى انشغاله وقد أسفر هذا اللقاء عن اتفاق بين طرفين الحوار على ان يقدم كل طرف رؤيته حول ضوابط الحوار وآلياته على أن تقدم في موعد الجلسة القادمة في ٢٦/٧/٢٠٠٩م ، عندما جاء موعد تلك الجلسة لم يحضر ممثلو اللقاء المشترك وبعثوا برسالة إلى المؤتمر في نفس اليوم كرروا فيها ما أوردوه في رسائلهم السابقة واتخذوا من حرب صعدة السادسة ومواجهة عناصر الإرهاب في زنجبار بابين ذريعة لعدم الوفاء بالتزاماتهم وهو النهج الذي يسير عليه تكتل اللقاء المشترك ، للمنصفين أن يستخلصوا من ذلك ان أحزاب المشترك لا ترغب في التوصل إلى اتفاق ينهي عبثها بتأزيم الحياة السياسية ، ومن ثم الدخول إلى إجراءات تنفيذ الاستحقاق الانتخابي في ٢٧ إبريل ٢٠١١م .

ان الرد العملي على تلك التصرفات والمماطلات ومحاولة منع الحكومة من ممارسة مسئولياتها الدستورية هو المضي العملي في الميدان ليتحمل المؤتمر الشعبي العام وحكومته مسئولياتهم الدستورية والقانونية والوفاء بتنفيذ البرنامج الانتخابي الذي بموجبه حاز المؤتمر على ثقة الجماهير مع الإبقاء على باب الحوار مفتوحاً لمن يرغب في الحوار والمشاركة في تحمل المسؤولية ، ولذلك كله أجمعت اللجنة العامة واستعرضت نتائج الحوار مراحله واصدرت بلاغاً صحفياً بينت فيه مجريات الحوار ومراحله بالتفصيل أكدت فيه على أهمية الالتزام بالدستور والقانون وقالت بان الثوابت الوطنية المتمثلة بالنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية لا يمكن المساس بها ، ودعت أحزاب اللقاء المشترك بان تعمل على اقناع من يشترطون الحوثيين والعناصر الانفصالية بالالتزام بالثوابت الوطنية قبل المطالبة بإشراكهم في الحوار، وقد رد اللقاء المشترك على المؤتمر من خلال إنعقاد مجلسه الأعلى في ٣٠ يوليو ٢٠٠٩م اكد فيه على إصراره بفرض شرط جديد وهو إشراك المتمرد الحوثي وعناصر الانفصال في الحوار ولكم أن تتصوروا الحوار مع الحوثي على ماذا على القبول بادعائه ليتحول الشعب الى مجرد عبيده ومع الانفصاليين على ماذا على الوحدة انها من الأمور التي أصبحت وصمة عار في سجل اللقاء المشترك الذي مازال يضرم نيران الفتن في كل مكان، مزيداً من التفاصيل في العدد القادم بإذن الله.□

إلى أين نتجه؟!

■ سبق لتنظيمنا الرائد – المؤتمر الشعبي العام – أن حذر أحزاب اللقاء المشترك من «التمادي في إثارة النزعات الشطرية والنعرات المناطقية والإيغال في ممارسة الفوضى ودعوات العنف واللعب بالنار وتخريب المنجزات الوطنية وتمزيق اللحمة من خلال بذر الشقاق بين أبناء الوطن الواحد». من المؤسف اعتقاد الإخوان في احزاب اللقاء المشترك أن تحذيرات المؤتمر الشعبي العام المتكررة لوقف غطرسة وعبثية قادة تلك الأحزاب التي تدعي أنها «معارضة!!»، هي تحذيرات تنطلق من ضعف وعجز المؤتمر الشعبي العام في مواجهة كل أساليب وألاعيب (المشترك) ، مع الإدراك اليقيني لقادة هذا «المشترك» بأن المؤتمر الشعبي العام هو صاحب الاغلبية في كل استحقاق وطني يمارسه الشعب (الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية) ،الأمر الذي يعني أن قوة المؤتمر تنطلق من الشعب وليس كما يروج الخطاب الاعلامي المهزوم للمشترك بأن « قوة الشعب تستمد من القوات المسلحة والأمن!!».

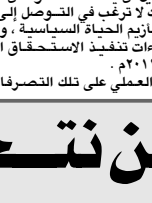

اقبال علي عبدالله

الواقع يشير الى حقيقة أن التحذيرات تنطلق من حرصه كحزب غالبية أبناء الوطن بأن يعود قادة المشترك الى جادة الصواب والا يلعبوا بالنار لأنهم أول من سيحرق بها، وأن الشعب الذي صنع وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م واختار بإرادته الحرة قيادته السياسية .. لم يعد يحتملكم خاصة بعد أن كشفتم عن وجهكم الحقيقي المعادي للوطن والديمقراطية وللشعب الذي يعرف كل فرد فيه تاريخ أحزابكم المليئ بالبطش والقتل والسحل خاصة الحزب الاشتراكي إبان حكمه الشمولي للمحافظات الجنوبية والشرقية قبل الوحدة المباركة.

نقول هذا اليوم بعد إدراكنا أن بعض قادة المشترك هم أساس اللعبة السياسية وبيدهم عرقلة العملية الديمقراطية وتسميم الأجواء السياسية وفرض هيمنتهم في الاستيلاء على السلطة دون صناديق الاقتراع .. وهذا وهم في عقولهم المريضة. إن الوطن بخير والحياة السياسية الديمقراطية لن تتوقف إذا غاب المشترك لأنه قد أعلن عن انتحاره عندما رفضه الشعب في الانتخابات الرئاسية والمحلية أواخر عام ٢٠٠٦م، وصحيح أن الوطن يعاني حالياً أزمات اقتصادية وأمنية وسياسية ولكنها لن تسقط النظام أو تعيدنا الى (التشطير) كما تروج أحزاب المشترك لذلك من خلال خطاب إعلامي تحريضي مهزوم.. فالشعب الذي صنع ملحمة مايو ١٩٩٠م ودافع عنها بنهر من الدماء في صيف ١٩٩٤م قادر على تجاوز أزمات الوطن ويجدد في كل مرحلة وقوفه واصطفافه خلف قيادته السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتجديد ولائه وتأييده للحزب الذي أوجد كل هذه المنجزات العملاقة.. حزب المؤتمر الشعبي العام..

أخيراً نقول للعبثيين في أحزاب اللقاء المشترك: كفوا ايديكم عن وطن بات الشعب فيه لا يقبلكم أن تحكموا من جديد.□

هذه رسالته فاستوعبوها

■ كان يوماً مشهوداً جرت وقائعه صبيحة السبت الماضي بمدينة الثورة الرياضية، حيث اكتظت ساحة ومدرجات ملعبها الكبير بمئات الآلاف من كافة قطاعات الشعب، في مهرجان جماهيري ضخم ومهيب، دوت في فضاءاته هتافات الجماهير مرددة في إصرار وحزم لا يلين بأن: لا لأدعياء الوصاية على الشعب اليمني، لا.. للعناصر الانفصالية والمناطقية والفئوية وغواة التخريب والتمرد، لا.. للالتفاف غير المشروع على الدستور وقواعد العمل السياسي، لا.. للفساد والمفسدين في الأرض.. مؤكدة بعزيمة وإرادة شعبية: أنه نعم للوحدة اليمنية الأبية، نعم.. للديمقراطية.. نعم للدستور والاحتكام لصناديق الاقتراع وصولاً الى التبادل السلمي للسلطة.. وغيرها من الهتافات والشعارات التي خُطت في يافطات كللت رؤوس الحشود في ذلكم المهرجان.

علي عمر الصيعري

sayari13@hotmail.com

ساعة ونصف الساعة هي «زمكانية» حقاً أرسلت خلالها الجماهير الشعبية رسالة قوية حازمة لأولئك الذين استمرأوا التطاول على ارادتها الشعبية، وتمادوا في الاستخفاف بمنجزها الوحدوي العملاق، وانساقوا وراء أهوائهم ومطامعهم في الحكم بطريقة تتعارض مع الدستور وارادة الشعب وتضر بمصالح الوطن انسياقاً وراء افتعال الأزمات وتفريخ التحالفات المشبوهة لتحقيق مصالحهم الحزبية الآنية الضيقة.

واذا كانت القوى السياسية والحزبية المسكونة بشهوة الاستحواذ والهيمنة تعتقد أن بمقدورها تحريك الشارع اليمني ودفعه لتحقيق مطامعها وأهدافها اللامشروعة، فها هو الشارع اليمني احتشد آلافاً مؤلفة في ذلكم المهرجان الكاسح ليعيد لتلك القوى المغترة رشدها ويبين لها بجلاء استحالة التحرش به عن طريق ادعائها حق الوصاية على الارادة الشعبية، ويقول لها بملء الفم إنه إلى جانب الشرعية الدستورية، والى جانب النظام السياسي الحاكم وحزبه المؤتمر الشعبي العام.. وأن زمان التفكير في النكوص بوحدته اليمنية والانقلاب على الديمقراطية قد ولّى الى غير رجعة، لأن الوحدة والديمقراطية والمنجزات العظيمة هي حق من حقوق الشعب وحده لا يقبل فيها مساومة أوالتفافاً عليها، أو اغواءً سياسياً يحيده عنها.

وخلاصة القول.. نقولها بصريح العبارة: حسبك بالقلادة ما أحاط بالعنق..

قال الشاعر:

ليس الجمال بمآزر فاعلم
وأن رُديت بُردا
إن الجمال معادن..
ومناقب أورثن حمدا

«عمرو بن معدي كرب الزبيدي»

قطرة انتماء
التسول بين المهنة والارتزاق

احمد محمد راجح

■ عندما تقف في أية جولة أو تمر في شارع ما ترى العديد من المتسولين، مع ان الجهة المعنية كانت تقوم في بعض الأحيان بحملات، كما أذكر أنه تم إلقاء القبض على شخص للاشتباه بأنه من المتسولين وتم إيداعه دار رعاية.. رجال ونساء شيوخ وأطفال وكل يطلب رزقه بما يسر الله له من وسائل اقناع لمن يتسوله .. فالذي يخرج (روشتة علاج) والذي يعرض ما بجسده مما ابتلاه الله به والذي يقوم بتدبيج خطبة من الدعاء.. الخ، وأحياناً تجد بعض المتسولين يغتصب الحسنة اغتصاباً، غير ان ما يلاحظ على متسولي وقتنا الحاضر هو أنهم لا يتسولون ويقبلون بما كتب الله لهم كأن يتكرموا ويقبلوا بالعشرة الريالات والعشرين وأنهم يصرون على ان يتسولوا من الخمسمائة ريال والألف أما باقل من ذلك فإنهم لا يقبلون على أنفسهم بتاتا ..

ولم يعرف احد بطفرة ارتفاع سعر التسول التي طرأت خلال الفترة الأخيرة، بيد انه يمكن القول إن المتسولين صاروا يقيمون تسولهم وفقاً لآليات السوق خاصة مع ضعف الريال أمام العملات الأجنبية .. وإذا ما كان الأمر هكذا وهذا السوق قد وصل إلى هذا الحد من الارتفاع فإن شريحة بل قل شرائح ستنضم إلى شريحة المتسولين طالما وأنهم يعيشون هذا المستوى من دخل المتسول المرتفع الذي ينعكس على حياته ومعظم الناس لا يعرفون ذلك ، بل ان البعض ينظر إليهم نظرة ازدراء واحتقار لانهم متسولون، والبعض الآخر ينظر إليهم نظرة رحمة وشفقة لأنه لا يوجد لهم مصدر رزق ثابت. وكم قيل من حكايا حول أناس امتهنوا التسول وانشأوا عمارات وفتحوا لهم حسابات في البنوك، ورغم ذلك ما زالوا في مهنتهم المحببة الى قلوبهم ، كما قيل ايضا بحكايات من يتسول من أجل الوصول إلى قيمة (التخزينة) وشتان بين هذا المتسول وذاك باعتبار أن للتسول أنواعاً عدة وأشكالاً شتى ولذلك فالأمر يعتمد على القدرات الشخصية للمتسول سواء من خلال الإقناع او من خلال ممارسة أنواع معينة من الإكراه للوصول إلى مبتغاه..

أدعو الله تعالى المعطي ان أكون من متسولي رحمته ومن الواقفين الطارقين على بابه.. انه على ما يشاء قدير.□

من ثمار زيارة الرئيس

■ عقب عودته من زيارة محافظة حضرموت التي استمرت لأكثر من أسبوع وجه فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح –حفظه الله– في اجتماعه بالقيادة العليا للدولة في الـ(١٥) من أبريل الجاري بالتسريع بإصدار صحيفة (٣٠ نوفمبر) الرسمية اليومية وانشاء قناة حضرموت الثقافية كما وجه بطباعة أعمال الباحث الراحل عبدالقادر الصبان ومحمد عبدالقادر بافقيه وإقامة متحف الفنان المرحوم محمد جمعة خان وإحياء ذكرى الأديب علي باكثير.

– هذه التوجيهات جاءت ثمرة لنجاح زيارة رئيس الجمهورية لمحافظة حضرموت، ويكفي أن تحققت هذه التوجيهات بالسرعة المأمولة ونشد على ايدي قيادة المحافظة ومحافظها والمجلس المحلي بالمتابعة الجادة ونأمل ان نسمع كل ما هو جديد ومبشر بإذن الله تعالى.

× ولنا كلمة مهمة نطرحها بدون مقدمات حول قلق الأسرة الإعلامية من أن يتلقف هذه المشاريع الإعلامية المرئية والمطبوعة من هو ليس أهلاً لها ، وهذا قلق مشروع ويجب ان نتفهمه اذا كنا نتطلع لأن تكون قناة حضرموت الفضائية وصحيفة (٣٠ نوفمبر) اليومية رافداً إعلامياً للساحة السياسية في بلادنا ، فأن الأمل يحذونا في ان تكون بداياتهما أي الصحيفة والقناة على قدر من الإبداع وقوة الرسالة والعطاء والمهنية والإبداع الصحفي الحقيقي ولن ينسى ذلك لنوفمبر الصحيفة والثقافية القناة القادمتين لحضرموت الخير من بشير الخير الا اذا توافرت لهما الإمكانات المطبعية الفنية والمادية قدر المستطاع إلى جانب الإدارة الصحفية المجربة والمحترفة والمؤهلة أضافه الى الطاقم الصحفي والفني الجيدين .

صلاح أحمد العجيلي

– وكل ذلك يتوقف على الاختيار المدروس والسليم لادارة التحرير وهيئة ورئاسة مجالس الادارة والمحررين بعيداً عن قاعدة (شيلني أشيلك) او هذا صاحبنا خلوه يستاهل بل يجب ان يكون الاختيار على أساس المستوى العلمي والقدرة الصحفية والمهنية والخبرة وما خلا ذلك فهو ضرب من ضروب المجازفة بمكانة وتاريخ حضرموت في عالم الصحافة .

– نتوقع ان تتفهم قيادة المحافظة لما نطرحه من قلق وهاجس يساور الاسرة الصحفية والاعلامية بحضرموت ولهما معها كل الحق في ذلك اذا ما استمرت معضلة المركزية في التعيينات ؟

رسائل ((SMS))

□ الأولى :أمين مكتبة با كثير بسيئون شكر فيها صحيفة (المسيلة) على طرحها بخصوص انقطاع الكهرباء عن المكتبة الامر الذي تمت الاستجابة وعاد التيار إلى المكتبة وبدورنا نشكر الأستاذ / عمير مبارك عمير وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عملوا على إعادة التيار الكهربائي لهذه المكتبة العريقة .

□ الثانية :قيادي مؤتمري قال : لسنا بحاجة إلى مزايدة المزايدين او ثرثرة المنظرين القدامي والجدد بل نحن بحاجة إلى من يربط القول بالفعل ويتواجد بين الناس ومعهما في كل الظروف.□

عبدان دهيس

انعقاد المحليات..

■ صدر الاربعاء الفائت القرار الجمهوري رقم (٩) لسنة ٢٠١٠م بشأن دعوة المجالس المحلية للمحافظات والمديريات الى الانعقاد، وبحسب القرار تعقد المجالس اجتماعاتها بمراكز الوحدات الإدارية في ٥مايو القادم لانتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة..

من الواضح ان القرار الى جانب قانونيته فإنه ايضاً يحمل توجهات التجديد في قيادات المحليات وهو ما يقتضي بالتأكيد من المجالس المحلية وبموجب قانون السلطة المحلية القيام بانتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة من بين أعضائها المنتخبين، وبالطبع لن يكونوا من خارجها وهي عملية مترابطة الحلقات، تتيح فرصة إجراء التجديد والتغيير ايضاً، في صفوف القيادات الواهنة وغير الكفؤة المفتون بعضها بحب الذات، التي للأسف منذ أن تم انتخابها لم تستطع أن تقدم للناس أي شيء يُذكر، سوى الظهور على شاشة التلفزيون وفي الجرائد، والإتيان من خلال هذا الانعقاد الانتخابي الداخلي بقيادات من داخل ذات المجالس، ممن أثبتت التجربة فاعليتها، وقدرتها على الحركة و العطاء والتضحية وتحمل المشاق والمتاعب في العمل الميداني اليومي وقربها من المواطنين وقضاياهم، وتمثلها احتياجات محافظاتها ومديرياتها، مستوعبة في ذلك وظيفة ومهمة المجالس المحلية، ودورها في إطار المحافظة والمديرية، والمسؤولية الوطنية والأخلاقية التي تقع على عاتق العضو، واشتراك المجلس في رسم ووضع وإقرار خطط وبرامج ومشاريع التنمية والبناء والتطوير والتحديث المتعلقة بمحافظته ومديريته ومتابعة تنفيذها، وفي اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية المرتبطة بحياة ومستقبل المواطنين..

انعقاد المجالس للمحافظات والمديريات في توقيت تزامني واحد والمكرس لانتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة بموجب قرار رئيس الجمهورية، بالقدر الذي هو إجراء قانوني وفرصة للتجديد والتغيير في ذلك وظيفة ومهمة المجالس المحلية، ودورها في إطار المحافظة والمديرية، والمسؤولية الوطنية والأخلاقية التي تقع على عاتق العضو، واشتراك المجلس في رسم ووضع وإقرار خطط وبرامج ومشاريع التنمية والبناء والتطوير والتحديث المتعلقة بمحافظته ومديريته ومتابعة تنفيذها، وفي اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية المرتبطة بحياة ومستقبل المواطنين..

انعقاد المجالس للمحافظات والمديريات في توقيت تزامني واحد والمكرس لانتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة بموجب قرار رئيس الجمهورية، بالقدر الذي هو إجراء قانوني وفرصة للتجديد والتغيير في ذلك وظيفة ومهمة المجالس المحلية، ودورها في إطار المحافظة والمديرية، والمسؤولية الوطنية والأخلاقية التي تقع على عاتق العضو، واشتراك المجلس في رسم ووضع وإقرار خطط وبرامج ومشاريع التنمية والبناء والتطوير والتحديث المتعلقة بمحافظته ومديريته ومتابعة تنفيذها، وفي اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية المرتبطة بحياة ومستقبل المواطنين..

المطلوب من المحليات وهي تستعد لعقد اجتماعاتها، بالتزامن الموحد في كافة المحافظات والمديريات بالجمهورية أن تعي مهامها بصورة أكبر وأكثر فاعلية، وأن تكون حاضرة والمبادرة محلياً وشعبياً وفي مقدمة الصفوف باستمرار في كل ما يهم الوطن والمواطن..□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

يا رئيس الجمهورية

■ يا رئيس الجمهورية.. رجال الدين الذين يسمون أنفسهم «علماء» وينبري بعضهم في تقديم أنفسهم كناطقين رسميين باسم «علماء اليمن» تارة وباسم «الله» تارة أخرى، يجب أن يرجعوا الى مواقعهم الحقيقية لكي تستقيم الأمور، أما وقد تركوا تلك المواقع ليشتغلوا بما ليس من شغلهم ويوظفوا الدين لخدمة اتجاهات سياسية معينة فينبغي أن ينظر اليهم كسياسيين وتقيم آراؤهم بمعيار الخطأ والصواب وليس بمعيار الشرع، خاصة و أن ما لدينا من هؤلاء ليسوا فقهاء بل حملة تراث لا نصيب لهم في ميدان الاجتهاد والتجديد، بدليل انه آلى الآن ليس فيهم واحد بمقام المجتهدين والمجددين الأسلاف، بل إن أصحابنا يتبنون أفكاراً وفتاوى غاية في الخطورة تخلى عنها أصحابها وأتباعهم المعاصرون حتى في السعودية التي كان يوصف رجال الدين فيها بالأكثر رجعية وسلفية وتزمتاً.. معظم رجال الدين في السعودية اصبحوا خصوماً للارهاب والتطرف، وأصحابنا مايزالون يمارون وينافقون بهذا الشأن، بل ان كل الارهابيين المقبوض عليهم في بلادنا مؤخراً من محليين وأجانب هم من مريدي مراكز دينية يديرها من يسمون أنفسهم «علماء».

يا رئيس الجمهورية.. إياك والذين يدغدغون العواطف الدينية لتحقيق مآربهم.. يريدون أن يتحولوا الى مؤسسة ذات سلطة كهنوتية ومهيمنة على كل السلطات باسم الدين.. ليس من حق هؤلاء أن يمارسوا أية وصاية على المجتمع أو أية سلطة من سلطات الدولة.. نحن في بلد ديمقراطي والمؤسسة التشريعية التي تمثل الأمة هي وحدها سلطة التشريع.

لقد بلغت مكايداتهم السياسية مؤخراً – وباسم الدين – أن يطالبوا الدولة «بإعادة مادتي القرآن والسنة الى المناهج الدراسية».. هكذا وكأن القرآن والسنة قد استبعدا من مناهجنا.. ويطالبوا بإلغاء التزامات الدولة تجاه القانون الدولي.. يجاملون الرئيس بحديثهم عن الولاء الوطني بينما هم يعتبرون الاحتفال بالأعياد الوطنية «بدعة»، ويعتبرون التغني بالنشيد الوطني «حرام» ..كل ما يتعلق بالمرأة في القرآن من مبادئ المساواة والكرامة يتلونه تلاوة ولا يعملون به بل يعملون بما ورد في الأثر والتقاليد من ثقافة متخلفة ويريدون فرضه على الآخرين باسم «الله».

يا رئيس الجمهورية.. عندما ترك رجال الدين مواقعهم الحقيقية وأشتغلوا بالسياسة فسدوا وأفسدوا واوجدوا مشاكل أكثر مما ساهموا في الحلول.. وهؤلاء لا ينبغي الانصات لهم إلا في ما يبدونه من آراء سياسية صائبة.. بوصفهم سياسيين.. ومأعدا ذلك فلا قيمة لآرائهم التي يقررونها ويحاولون فرضها باسم الله والاسلام لمصلحة اتجاهات سياسية معينة.

المكان الحقيقي والوظيفة الحقيقية لرجال الدين محصورة فيما هو ديني.. نريدهم أن يلعبوا أدواراً مخلصة ونقية في ترشيد السلوك الشخصي للفرد.. في إشاعة فضائل الرحمة والمساواة والتكافل والانقياد للقانون وسائر الفضائل الأخرى.. أن يهتموا بما هو ديني وأن يتركوا ما هو دنيوي لغيرهم من المختصين بأمور الدنيا.. وهذا التقسيم الى دين ودنيا قد استقر في حضارة المسلمين منذ زمن بعيد، ولكن اصحابنا خلطوا بين المهمتين تعسفاً، واستخدموا الدين لخدمة أغراض سياسية.□

بوضوح

ibnuneel@yahoo.com

ابن النيل

دولة.. بحدود وهمية

■ أخيراً.. أطل علينا رئيس حكومة العدو.. بعرض استثنائي طال أمد الترويج له سراً وعلانية، قبل أن يتكرم المدعو «نانتنياهو» مشكوراً بالإفصاح عنه كمقترح «رسمي» مثير للدهشة والاستغراب، بإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وهو ما يؤكد حقيقة ما يتحلى به الرجل من صراحة نادرة، بل.. ومثيرة للاعجاب، بمعنى أنه لم يشأ كغيره من أقرانه الصهاينة.. أن يتلاعب بمشاعرنا، أو أن يلزم نفسه بوعد ليس بمقدروه الوفاء به، فلطالما أكد اصراره على المضي قُدماً في بناء ما يعتبره نمواً طبيعياً لما سبق بناؤه من مستوطنات.. مزقت الجسد الجغرافي لما جرى اغتصابه من حقوق الغير بقوة التوسع والعدوان، في غفلة من الزمن وفي غفلة من التاريخ، ولم يخش في ذلك لومة أي من حلفائه في البيت الأبيض الأمريكي وعلى رأسهم صديقه الرئيس باراك أوباما، كما لم يشأ الاذعان من جانبه لتذليل أية عقبات من شأنها اعاقة التوصل الى صيغة توافقية بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني لانجاح ما اصطلح على تسميته بحل الدولتين، حتى ولو كان ذلك على سبيل مجاملة الراعي الحصري للمفاوضات المراد استئنافها بينهما في الاتجاه ذاته، فضلاً عن رفضه المبكر لفكرة اخضاع القدس لمبدأ التفاوض حولها، باعتبارها عاصمة أبدية لكيانه العنصري المصطنع.

وفوق كل هذا وذاك.. يفاجئنا الجانب الفلسطيني بعدها بكشف النقاب عن كون هذا الذي اقترحه نانتنياهو مؤخراً.. إنما سبق وأن جرى تضمينه ما عرف بخارطة الطريق إياها، تحت بند «الخيارات»، بالاضافة الى ما تضمنته في هذا الصدد كذلك.. حول مهزلة تبادل الأراضي بين الجانبين في حالة قيام الدولة الفلسطينية المزعومة.

وفي اعتقادي.. أن مقترحاً كهذا.. بإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة.. إنما لا يعدو عن كونه ابذاناً بولادة دولة ما في هذه المنطقة المهمة من العالم.. بحدود وهمية.. لا اسم لها ولا عنوان، او بمعنى أدق.. دولة منزوعة الدولة، على حق تعبير واحد من كبار المثقفين الفلسطينيين أنفسهم.. أما فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى أراضيهم، فقد جرى الايعاز بمصادرة هذا الحق الانساني المشروع.. منذ كان اشهار يهودية كيان العدو، في مؤتمر «أنابولس» إياه، بينما احتفظ الجانب الصهيوني بشهادة وفاته وتصريح دفنه منذ ذلك الحين، ولا عزاء لجميعنا بالمقابل.. وإلى حديثٍ آخر.□